الأمم المتحدة
S/2015/874
مجلس الأمن
Distr.: General
16 November 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طيه التقييمين اللذين أعدهما رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول) ومدعيها العام (انظر المرفق الثاني)، عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتنا تعميم هذين التقييمين على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) تيودور ميرون
الرئيس

021215 301115 15-20108 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

تقييم وتقرير القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) (الفترة من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – تنفيذ استراتيجية الإنجاز ٤

ألف – الإجراءات الابتدائية ٦

باء – إجراءات الاستئناف ٨

ثالثا – الدعم القضائي والأنشطة الإدارية ٩

ألف – تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية ٩

باء – تقليص عدد الوظائف ١٠

رابعا – الدعم المقدم إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين ١١

ألف – لمحة عامة عن الأنشطة ذات الصلة بالآلية ١١

باء – الدعم الإداري المقدم إلى الآلية ١١

جيم – نظام أمن المعلومات الخاص بسجلات المحكمة والآلية والاطلاع عليها ١٢

دال – إعداد السجلات تمهيدا لنقلها إلى الآلية ١٢

هاء – أماكن العمل ١٣

خامسا – الاتصالات والتوعية ١٣

سادسا – إرث المحكمة وبناء القدرات ١٤

سابعا – استنتاج ١٥

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، الذي اتُّخذ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، وطلب المجلس، في الفقرة ٦ منه، إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ''المحكمة'' أن تقدم إلى المجلس، في موعد أقصاه ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمين يعدهما رئيس المحكمة ومدعيها العام، يحددان بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، ويوضحان التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز تلك[(١)].

٢ - ويتضمن هذا التقرير أيضا موجزا للتدابير التي تواصل المحكمة اتخاذها لإتمام الانتقال السلس إلى العمل بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (''الآلية'').

أولا - مقدمة

٣ - واصلت المحكمة إحراز تقدم في إنجاز أعمالها. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك أربع محاكمات، تشمل أربعة أشخاص وثلاث دعاوى استئناف تشمل عشرة أشخاص، لا تزال قيد النظر. ومن المزمع إصدار الحكم في إحدى دعاوى الاستئناف قبل نهاية هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، من المزمع أيضا أن يعطي قضاة دائرة الاستئناف الحكم النهائي في أكبر قضية استئناف تم البت فيها من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (''محكمة رواندا''')، وهي قضية نيراماسوهوكو وآخرين (قضية ''بوتاري'')، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(١) ينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة البالغ عددها ٢٣ تقريرا والمقدمة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهي: S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ و S/2010/270 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ و S/2010/588 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ و S/2011/316 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١؛ و S/2011/716 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ و S/2012/354 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، و S/2012/847 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ و S/2013/308 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣؛ و S/2013/678 المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ و S/2014/351 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، و S/2014/827 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ و S/2015/342 المؤرخ ١٥ أيار/مايو عام ٢٠١٥. وما لم يُذكر خلاف ذلك، يتضمن هذا التقرير معلومات دقيقة حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٤ - وبإلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هاجيتش في عام ٢٠١١ لم يبق أي هارب مطلوب للمحاكمة. وقد أكملت المحكمة، حتى تاريخه، إجراءاتها بحق ١٤٧ شخصا من أصل ١٦١ شخصا كانت قد أصدرت لوائح اتهام بحقهم.

٥ - وتواصل المحكمة بذل كل جهد ممكن من أجل التقيد بالمواعيد النهائية لاستراتيجيتها، استراتيجية الإنجاز، والتواريخ المتوقعة لإصدار أحكامها. ومن المؤسف أن بعض حالات التأخير المحدودة سوف تؤثر على اثنتين من المحاكمات الجارية، على الرغم من أن العمل القضائي للمحكمة سوف يكتمل بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وهذه التأخيرات راجعة إلى عدد من العوامل، أبرزها تناقص عدد الموظفين والمشاكل الصحية التي يعاني منها المتهمون وعوامل معينة أخرى خاصة بكل قضية من القضايا. ويبذل القضاة قصارى جهدهم من أجل تحديد التدابير الرامية إلى الإسراع في القضايا المعلقة.

٦ - وتواصل المحكمة تخفيض عدد موظفيها بأسرع ما يمكن، مع ضمان توفير الدعم الكامل لما تبقى من محاكمات وقضايا استئناف. وواصلت المحكمة أيضا بذل جهود حثيثة لإتمام الانتقال السلس للمهام إلى الآلية عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). ولا تزال دائرة الاستئناف تستفيد في عملها من قرار مجلس الأمن بأن تستعيد المحكمة طاقمها المكتمل من القضاة عن طريق انتخاب قاض بديل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

ثانيا - تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٧ - لا تزال المحكمة ملتزمة بإنجاز أعمالها على وجه السرعة، مع ضمان سير المحاكمات وإجراءات الاستئناف فيها وفق المبادئ الأساسية لمراعاة أصول المحاكمات والعدالة. وتواصل المحكمة تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تسريع وتيرة عملها. وتشمل هذه الإجراءات التخطيط لبرامج تدريب إضافية للمكلفين بالصياغة القانونية في دوائر المحكمة؛ وتوفير فرق مع الموارد الإضافية من الموظفين حسب الحاجة؛ وتعهد قوائم بأسماء مقدمي الطلبات المؤهلين لضمان إمكانية الاستعاضة عن الموظفين المغادرين على وجه السرعة؛ والمطالبة بالمرونة في تطبيق النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة الذي يمكن أن يؤدي إلى التأخر في تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم؛ واتخاذ إجراءات أخرى للتصدي لآثار التقليص على معنويات الموظفين. وإضافة إلى ذلك، يقوم فريق المحكمة العامل المعني بالمحاكمات الابتدائية وإجراءات الاستئناف، الذي يترأسه نائب رئيس المحكمة، برصد دقيق للتقدم المحرز في المحاكمات وإجراءات الاستئناف، وبتحديد العقبات التي يمكن أن تؤخر الإجراءات القضائية، والتدابير اللازمة للتقليل من حالات التأخير المحتملة.

٨ - وكما ورد أعلاه وفي تقرير سابق، فإن أهم تحد يواجه المحكمة هو تناقص عدد الموظفين. ومع اقتراب موعد إغلاق المحكمة، تسارع إلى حد كبير معدل التناقص، ولا سيما تناقص الموظفين من الرتب المتوسطة والعليا الذين غادروها للحصول على فرص عمل مضمونة أكثر، وهذا حرم المحكمة من معارفهم المؤسسية، وخبراتهم القيمة في معالجة القضايا المعقدة التي تنظرها المحكمة. وقد أسهم هؤلاء الأفراد بمعرفتهم الواسعة الخاصة بكل قضية في المحاكمات ودعاوى الاستئناف التي عملوا عليها، وتؤثر مغادرتهم تأثيرا مباشرا في حالات التأخير الواردة أدناه. وفي حين يجري تعيين موظفين جدد في أسرع وقت ممكن، فإنهم يحتاجون حتما إلى قدر كبير من الوقت لإتقان السجلات الضخمة والمعقدة للقضايا الجارية واكتساب الإلمام اللازم بإجراءات المحكمة الداخلية.

٩ - وقد حذّرت المحكمة من احتمال تناقص عدد الموظفين في التقارير السابقة لاستراتيجية الإنجاز، واقترحت التصدي لهذا التحدي من خلال اعتماد منحة نهاية الخدمة تقرها لجنة الخدمة المدنية الدولية، مما سيوفر مبلغا من المال للموظفين الذين يبقون في المحكمة إلى أن يتمّ تقليص وظائفهم في آخر المطاف[٢]. وجرى التخطيط لهذه المنحة بعد إجراء مناقشات مع اتحاد موظفي المحكمة وكان من شأنها أن تكون فعالة في توفير الاستقرار المالي الذي يحتاجه موظفو الدوائر من المستويات المتوسطة والعليا للبقاء في المحكمة إلى حين انتهاء قضاياهم، لأن لهؤلاء الموظفين في كثير من الأحيان أسر ويحتاجون إلى الأمن الذي توفره لهم المنحة المالية. بيد أنه على الرغم من أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وافقت على جدوى تسديد منحة نهاية الخدمة، فإن اللجنة الخامسة للجمعية العامة رفضت هذه الفكرة، رغم أن تحليلات المحكمة تشير إلى أن المنحة المذكورة، بتيسيرها الإسراع بإنجاز القضايا، ستؤدي إلى تحقيق وفورات مالية كبيرة.

١٠ - ومن أجل تقديم لمحة عامة أشمل عن التحديات التي تواجهها المحكمة في كل قضية من القضايا والتقدم الذي أحرزته في إنجاز عملها، ترد أدناه موجزات المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية[٣].

---

(٢) انظر، على سبيل المثال، S/2013/678 المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الصفحتان ٧ و ٨؛ و S/2013/308 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، ص.١١؛ و S/2012/847 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ص. ١٠؛ و S/2012/354 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، ص. ١١؛ و S/2011/716 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٣) وبالنظر إلى عدم حدوث أي تطورات في القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا ترد في هذا التقرير معلومات مستكملة عن تلك القضايا. ولم تُرفع أي قضايا جديدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف - الإجراءات الابتدائية

١١ - في قضية المدعي العام ضد غوران هاجيتش، وُجِّهت إلى المتهم ١٤ تهمة تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وجاء في تقرير استراتيجية الإنجاز السابق أن الحكم متوقع أن يصدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أي بعد عشرة أشهر مما كان متوقعا في الأصل.

١٢ - وكما ورد في تقارير سابقة، فقد بدأ الدفاع مرافعته في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، غير أن المحاكمة أُجلت منذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بسبب خطورة الحالة الصحية للسيد هاجيتش. وأجري المزيد من الفحوص الطبية للسيد هاجيتش في أيار/مايو وحزيران/يونيه، وتموز/يوليه ٢٠١٥، وعقدت جلسات استماع مع خبراء في الطب في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٥، من أجل تحديد ما إذا كان السيد هاجيتش في حالة تصلح فيها محاكمته. وبعد هذه الجلسات، قدم الطرفان معلومات أخرى عن لياقة السيد هاجيتش للمثول أمام المحكمة وعن ما إذا كان يجوز أن تستمر المحاكمة. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قررت الدائرة الابتدائية وقف الإجراءات، بالنظر إلى أنه على الرغم من أن المتهم لا يزال في حالة لائقة للمثول أمام المحكمة (قرار الأغلبية)، فإن حالته الصحية وعمره المتوقع يحولان دون احتجازه في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي. وقد اتخذ قرار وقف الإجراءات لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر، قابلة للتجديد.

١٣ - وقال القاضي رئيس المحكمة في الدعوى إنه لا يمكن وضع تقييم دقيق لأثر حالة السيد هاجيتش الصحية وقرار الدائرة الابتدائية المتعلق بوقف الإجراءات مؤقتا على الموعد المتوقع لإنجاز الدعوى. ومع ذلك، فمن غير المتوقع إنجاز القضية في موعد يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١٤ - وفي قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراجيتش، وُجِّهت إلى المتهم ١١ تهمة بارتكاب أعمال إبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وقد أعاد رئيس هيئة قضاة المحكمة النظر في الجدول الزمني المتوقع للمحاكمة، ويُتوقع حاليا صدور الحكم بنهاية آذار/مارس ٢٠١٦، أي بعد ثلاثة أشهر كحد أقصى من الموعد الذي كان مقررا من قبل.

١٥ - ويُعزى التأخر في إصدار حكم الدائرة الابتدائية أساسا إلى ضخامة القضية وتعقيدها، وهو ما أثر على العمليات المتعلقة بالمداولات والصياغة بصورة لم يكن من الممكن تفاديها. ويتبلور حجم القضية في ضوء النقاط الآتية: '١' استند قرار الاتهام في هذه القضية إلى مزاعم تتعلق بفترة امتدت أربع سنوات وبأحداث وقعت في أكثر من ٢٠ بلدية في

البوسنة والهرسك، أما المتهم، الذي كان يعتلي قمة السلطتين المدنية والعسكرية في جمهورية صربسكا (الكيان البوسني – الصربي المعلن ذاتيا في البوسنة والهرسك)، فقد وُجهت إليه اتهامات تتعلق بمشاركته في أربعة تنظيمات إجرامية مشتركة كل منها منفصل عن الآخر وبمسؤوليته عن مجموعة واسعة من الجرائم، منها تهمتان تتعلقان بارتكاب الإبادة الجماعية؛ '٢' استمعت الدائرة إلى ٥٨٥ شاهداً وأودعت ٥٠٠ ١١ حرز في ملف القضية على مدى فترة المحاكمة التي امتدت أربع سنوات؛ '٣' اقترب العدد الإجمالي لصفحات محاضر جلسات القضية من ٠٠٠ ٥٠ صفحة تقريبا، ووصل عدد الصفحات التي تضمها ملفات القضية إلى زهاء ٠٠٠ ٩٣ صفحة وحجم الأحراز إلى زهاء ٠٠٠ ١٥٠ صفحة. وفي قضية بهذه الضخامة والتعقيد، لا تستطيع الدائرة دائما أن تتنبأ بدقة بالعقبات والتحديات التي ستكون مضطرة للتغلب عليها لكي يتسنى لها إنجاز القضية في الوقت المقرر إلا بعد أن تقطع شوطا كبيرا في المداولات. وهناك عوامل أخرى ساهمت في التأخير وهي '١' اللجوء إلى تقديم الالتماسات بصورة كثيفة في هذه القضية، وهو ما استمر بنفس الوتيرة بعد انتهاء المرافعات الختامية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، و '٢' النقص الحاد في الموظفين. ولئن كان تعيين موظفين إضافيين بعقود مؤقتة قد قلل إلى حد ما الآثار المترتبة على رحيل الموظفين ذوي الخبرة ، فإن هذا الإجراء لم يكن كافيا للتعويض عن فقدان الذاكرة المؤسسية والمعارف المتعلقة بالقضية وموازنة أثر ذلك على سير القضية. وستواصل الدائرة بذل قصارى جهدها لإصدار الحكم في أسرع وقت ممكن قبل نهاية آذار/مارس ٢٠١٦.

١٦ – وفي قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، وُجِّهت إلى المتهم ١١ تهمة تتعلق بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. وكما هو مبين في التقرير السابق، ينتظر أن يصدر الحكم الابتدائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ولم تنفذ حتى الآن الخطة الرامية إلى تخصيص موارد إضافية من الموظفين من أجل تسريع خطوات إعداد الحكم الابتدائي. وينتظر القضاة وفريق الدعم القانوني أن تتوافر هذه الموارد الإضافية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بعد إنجاز قضايا أخرى.

١٧ – وفي قضية المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلج، وُجِّهت إلى المتهم تسع تهم تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو لأعرافها. وأبلغت الدائرة الابتدائية المكلفة بهذه القضية أن القاضي ماندياي نيانغ (الذي حل محل القاضي فريدريك هارفهوف في أواخر ٢٠١٣) شهد في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٥ بأنه أصبح ملما بسجل المحاكمة بالقدر الكافي الذي يؤهله للمشاركة في المداولات. غير أن الرحيل المستمر، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لأعضاء في فريق الدعم القانوني، الذين هم حراس الذاكرة المؤسسية

للقضية، عطّل عملية تزويد القضاة بمذكرات مستكملة بدرجة تسمح للقضاة أن يجروا مداولاتهم على أساسها. وبصفة خاصة، فقد تغيّر قائد الفريق مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث رحل قائد الفريق الواسع الخبرة في تموز/يوليه ٢٠١٥ ثم رحل بديله لاحقا. وأعقب ذلك تعزيز الفريق باستقدام رئيس جديد له (برتبة ف-٤) في آب/أغسطس ٢٠١٥، وموظف قانوني (برتبة ف-٤)، بالإضافة إلى استقدام عدد من الموظفين القانونيين المعاونين بعقود مؤقتة. وتلقى الفريق القانوني الجديد تعليمات محددة من القضاة بشأن عملية الصياغة وما برح يعمل دون هوادة من أجل تزويد القضاة بمذكرات وقائعية وقانونية كاملة بحلول ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتتوقع الدائرة الابتدائية أن تحصل على مذكرات عالية الجودة، لذلك فهي تعتزم إصدار الحكم المكتوب في هذه القضية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦. وحسب سير المداولات، ينظر القضاة أيضا في إمكانية النطق بحكم شفوي في أقرب وقت ممكن؛ وسيسبق الحكم الشفوي الحكم المكتوب ببضعة أسابيع.

باء - إجراءات الاستئناف

١٨ - في قضية المدعي العام ضد يدرانكو برليتش وآخرين، سيكون الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف هو شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وتعتبر هذه القضية أضخم قضية استئناف في تاريخ المحكمة حيث تتألف من سبعة طعون استئنافية (طعن مقدم من كل واحد من المدعى عليهم الستة إلى جانب طعن ممثل الادعاء)، و ١٧٢ سببا للطعن و ١٢ ١٩٦ صفحة تضمها مذكرات الاستئناف. وسوف تواجه الدائرة تحديا في الالتزام بالإطار الزمني المتوقع دون تأخير من أي نوع، غير أنها لا تزال ملتزمة بإنجاز القضية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ولم يتسن تنفيذ الخطة المبينة في التقرير الأخير التي كانت ترمي إلى تكليف موظفين إضافيين بالعمل في هذه القضية بالتزامن مع انتهاء البت في القضايا الأخرى التي يعملون فيها، بسبب ما أُعلن عنه مؤخرا من تأخير في إنجاز هذه القضايا. ومع ذلك، فإن صياغة الوثيقة التحضيرية التي تحلل مذكرات الاستئناف المقدمة من أطراف القضية تسير وفقا للجدول الزمني المقرر، لكن المهم أن المشروع النهائي لميزانية المحكمة لفترة السنتين يطالب بزيادة كبيرة في عدد الموظفين المعينين في هذه القضية. كما أن الوظائف القيادية الرئيسية في الفريق يشغلها موظفون ذوو خبرة واسعة في قضايا الاستئناف الضخمة.

١٩ - وفي قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، لم يتغير الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف. فقد عقدت جلسة الاستئناف في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، وسيتم النطق بحكم الاستئناف في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، استنادا إلى الأمر الصادر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥ الذي يحدد موعد صدور الحكم.

٢٠ - وفي قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين، لم يتغير الإطار الزمني المتوقع لإصدار حكم الاستئناف، ويُتوقع صدور حكم الاستئناف في حزيران/يونيه عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تُعقد جلسة الاستئناف في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢١ - وأخيرا، فمن المقرر أن تصدر دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي تضم في عضويتها أيضا قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حكمها في آخر وأكبر قضية منظورة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وهي قضية بوتاري، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ثالثا - الدعم القضائي والأنشطة الإدارية

ألف - تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية

٢٢ - تمثلت الأولوية الرئيسية لقلم المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تقديم الدعم الكامل للأنشطة القضائية للمحكمة، ومن ثم مساعدة المحكمة على تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز الخاصة بها.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قلم المحكمة بتجهيز ونشر ما يزيد على ١ ٨٢٨ من الوثائق المودعة الداخلية والخارجية، تضم ٠٧٧ ٣٨ صفحة. وإضافة إلى ذلك، قام قلم المحكمة بصياغة وإيداع ٨٠ مذكرة قانونية تقريبا فيما يتعلق بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية في المحكمة أو بالقضايا التي تم البت فيها. وقام أيضا بترجمة ٠٠٠ ١٢ صفحة وتوفير خدمات ترجمة شفهية تعادل ٦٠٠ يوم عمل لمترجمي المؤتمرات الشفويين. وتولى قلم المحكمة تيسير العمل وتقديم الخدمات خلال ٩١ يوما من أيام عمل المحكمة، في إطار دعم المحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية.

٢٤ - وقدم قسم سجل الضحايا والشهود المساعدة إلى زهاء ٥٥ من الشهود والأشخاص المعاونين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينهم شهود يدلون بشهاداتهم في المحاكمات الجارية أمام المحكمة. ويشمل ذلك تقديم الدعم اللوجستي والنفسي- الاجتماعي للشهود في لاهاي وفي أماكن أخرى قبل إدلائهم بشهادتهم وأثناءه وبعده، وتلبية احتياجاتهم المتنوعة المرتبطة بالسن والحالة الصحية والسلامة النفسية - الاجتماعية والأمن الجسدي. وواصل القسم الامتثال لعدد متزايد من الأوامر القضائية التي تقضي بالتشاور مع الشهود المشمولين بالحماية فيما يتصل بطلبات إلغاء تدابير الحماية أو تغييرها أو زيادتها. ولا يزال تحديد أماكن الشهود والتحقق من هوياتهم يثير تحديات، خصوصا فيما يتعلق بالشهود الذين أدلوا

بشهاداتهم قبل أكثر من عقد من الزمن و لم يتواصلوا مع المحكمة منذئذ. ونُقلت مهمة حماية الشهود في القضايا المنتهية إلى الآلية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، واصل مكتب المعونة القضائية ومسائل الدفاع إدارة نظام المعونة القانونية في المحكمة، حيث أشرف على قرابة ١٣٠ من أعضاء أفرقة الدفاع العاملين مع المتهمين الممثَلين بمحامين والذين يتولون الدفاع عن أنفسهم، وبذلك صان حقوق المتهمين في التمثيل القانوني وفي الحصول على الموارد الملائمة للدفاع عنهم. وساعد المكتب أيضا الشهود المحتجزين في الحصول على تمثيل قانوني وأدار تعيين أصدقاء المحكمة ودفع أتعابهم. وبعد إحالة المهام إلى الآلية، واصل المكتب تقديم المساعدة إلى قلم الآلية بشأن المسائل المتعلقة بتقديم المعونة القانونية إلى المعوزين (جزئيا) من المدعى عليهم والأشخاص المحتجزين بموجب سلطة الآلية. وتضمن ذلك، في جملة أمور، التعاون مع فرع قلم الآلية في أروشا في وضع سياسات لدفع أتعاب محامي الدفاع. وأخيرا، يتعاون المكتب مع فرع أروشا بشأن المشاورات التي تجري مع رابطة محامي الدفاع المترافعين أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبشأن المسائل المتعلقة بالتمثيل بعد الإدانة.

٢٦ - وواصل قلم المحكمة أيضا تشغيل وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة. وتعد هذه الوحدة مركز احتجاز مستقل يقع داخل سجن هولندي في سخيفيننغن، لاهاي، وتدير الوحدة برنامج احتجاز يتمشى مع المعايير الإنسانية الدولية أو يتخطاها. واحتجزت الوحدة ما مجموعه ١٧ شخصا خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وتحتجز الوحدة حاليا ١٣ شخصا. وبعد أن قلصت الوحدة حجمها من ثلاثة عنابر احتجاز إلى عنبرين في نيسان/أبريل ٢٠١٥، تستعد حاليا لتخفيض حجمها مرة أخرى ليصبح عنبرا واحدا، ومن المتوقع حتى الآن أن يتم التنفيذ في أيار/مايو ٢٠١٦.

باء - تقليص عدد الوظائف

٢٧ - لا تزال المحكمة ملتزمة بالوفاء بالموعد المتوقع لإغلاق المحكمة في عام ٢٠١٧ وتواصل تنفيذ عملية تقليص عدد الوظائف بها، التي أقرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية باعتبارها ''ممارسة فضلى في مجال قيادة عملية تغيير''. ووفقا لخطط المحكمة الرامية إلى تخفيض عدد وظائفها لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ستُبقي المحكمة على ٣٧٩ وظيفة في نهاية السنة الجارية. غير أن المراجعات التي خضع لها الجدول الزمني للمحاكمات الابتدائية والاستئنافية أسفرت عن تعديل بعض هذه التوقعات، وبالتالي سيكون لدى المحكمة حوالي ٤٠٠ وظيفة بنهاية السنة التقويمية الحالية، مما يعكس انخفاضا بنسبة ٧٠ في المائة تقريبا عن أعلى ملاك وظيفي وصلت إليه المحكمة وهو ١ ٣٠٠ وظيفة في عام ٢٠٠٦. وأُجريت

عملية الاستعراض المقارن الرامية إلى تقليص عدد الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ خلال الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠١٥.

٢٨ - ويقدم مكتب التحول الوظيفي التابع للمحكمة الدعم للموظفين في جميع جوانب تحولهم الوظيفي خلال فترة تقليص عدد الوظائف بالمحكمة وإغلاقها، عن طريق توفير الدورات التدريبية وتنظيم حلقات العمل وجلسات التوجيه.

رابعا - الدعم المقدم إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين

ألف - لمحة عامة عن الأنشطة ذات الصلة بالآلية

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قلم المحكمة تزويد فرع الآلية في لاهاي بالخدمات المتعلقة بالتقارير القضائية التي تشمل مسك السجلات القضائية، والمعونة القانونية، والخدمات اللغوية، والخدمات المتعلقة بالاحتجاز، وخدمات دعم الشهود. وشمل هذا الدعم مساعدة الآلية في استكمال الإطار التنظيمي بحيث يعكس الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المستمدة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكذلك، واصلت جميع أقسام قلم المحكمة تقديم الدعم للآلية، حسب الاقتضاء، باستخدام عمليات متنوعة تشمل الدعم في مجالات الاستقدام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإدارة قلم المحكمة.

باء - الدعم الإداري المقدم إلى الآلية

٣٠ - وفقا لما ورد في ميزانية الآلية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ستقدّم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا خدمات الدعم الإداري، وذلك بمساعدة من عدد محدود من الموظفين الإداريين الذين تتولى الآلية تمويل وظائفهم. وبناء عليه، تواصل المحكمة كفالة تزويد فرعي الآلية بالخدمات الإدارية الفعالة طوال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وخصوصا في ضوء الإغلاق الوشيك لمحكمة رواندا في نهاية عام ٢٠١٥.

٣١ - وإضافة إلى الدعم الذي قدمته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الآلية في مجالات الموارد البشرية والخدمات العامة والمشتريات والمالية والميزانية وتكنولوجيات المعلومات، فإن المحكمة تسهم إسهاما كبيرا في تحديد الاحتياجات وفي شراء السلع والخدمات لمرفق الآلية الجديد في أروشا، المنتظر اكتماله في عام ٢٠١٦. ومع الإغلاق الوشيك للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتولي الآلية المسؤولية عن مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة، فضلا عن توفير الخدمات العامة في فرع أروشا، فإن المحكمة تقوم بمساعدة

الزملاء في الآلية في أروشا بالأنشطة المتعلقة بالمشتريات واللوجستيات اللازمة لكفالة سلاسة الانتقال. وقدمت المحكمة أيضا مساعدة كبيرة إلى الآلية في إعداد ميزانيتها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، فضلا عن تقرير الأداء الثاني مؤخرا. وإضافة إلى ذلك، ولعله الأهم، فقد قدمت المحكمة دعما مكثفا إلى الآلية خلال تنفيذ نظام أوموجا، وهو البرمجيات الجديدة للأمم المتحدة لتخطيط الموارد في المؤسسة، وستواصل تقديم الدعم الإداري والتقني إلى الآلية لضمان حسن سير نظام أوموجا في الفترة المشمولة بالتقرير القادم.

جيم - نظام أمن المعلومات الخاص بسجلات المحكمة والآلية والاطلاع عليها

٣٢ - بعد إصدار نشرة الأمين العام ST/SGB/2012/3 المتعلقة بـ ”المحاكم الجنائية الدولية: حساسية المعلومات وتصنيفها وتناولها والاطلاع عليها“، يقوم قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية حاليا بوضع سياسات ناظمة لوصول عموم الناس إلى سجلات المحكمة والآلية. وتقوم تلك السياسات على مبدأ الانفتاح والشفافية في عمل الأمم المتحدة، مع التسليم تسليما كاملا بالحاجة إلى حماية المعلومات الحساسة.

دال - إعداد السجلات تمهيدا لنقلها إلى الآلية

٣٣ - يواصل الفريق العامل الرفيع المستوى التابع للمحكمة والمعني بسجلات المحكمة ومحفوظاتها التنسيق والإشراف فيما يتعلق بتنفيذ خطة مشروع شاملة لنقل سجلات المحكمة إلى الآلية. وقد أعد الفريق العامل تقييما شاملا للمخاطر فيما يخص المشروع وقدم قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية إحاطات لمديري المحكمة بشأن المسؤوليات الملقاة على عاتقهم عن التصدي للمخاطر المحددة.

٣٤ - وتواصل مكاتب المحكمة، بما في ذلك المكتبان الميدانيان في بلغراد وسراييفو، تحديد وتقييم وثائقها وإعداد السجلات الملائمة للنقل إلى الآلية المنصوص عليها بموجب التوجيه وبدعم من قسم المحفوظات والسجلات بالآلية. وقد نقلت المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة الآن إلى الآلية السجلات المادية لجميع قضاياها المنجزة. وفي المجموع، تكون المحكمة قد نقلت إلى الآلية ما نسبته حوالي ٣٠ في المائة من الحجم المتوقع للمحفوظات المادية.

٣٥ - ويقود قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية العمل الجاري لرقمنة التسجيلات السمعية والبصرية للإجراءات القضائية للمحكمة. وهذا العمل ضروري سواء للحفاظ على التسجيلات الصوتية أو لإتاحة الوصول إليها من خلال موقع المحكمة على شبكة الإنترنت. ومن المتوقع توفير إمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى المجموعة الأولى من تلك التسجيلات الصوتية بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

هاء - أماكن العمل

٣٦ - يقضي قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) أن يكون مقرا فرعي الآلية في لاهاي، بهولندا، وفي أروشا، بتنزانيا. ومن أجل تحقيق أقصى قدر من الوفورات في التكاليف والكفاءة، يتقاسم فرعَا الآلية مكاني العمل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إلى حين إغلاق كل منهما.

خامسا - الاتصالات والتوعية

٣٧ - واصلت دائرة الاتصالات بقلم المحكمة إنتاج مواد إعلامية باستخدام وسائط الإعلام الجديدة والتقليدية على حد سواء، لإبلاغ الجهات المعنية عن عمل المحكمة في مجال الإجراءات القضائية ومجال التوعية الأعم. وكفل المكتب الإعلامي للمحكمة حصول الصحفيين على معلومات دقيقة ومستكملة وعلى مواد سمعية - بصرية عن القضايا الجارية، فضلا عن مواد محفوظات للاستعانة بها في التقارير المتعلقة، على وجه الخصوص، بإحياء الذكرى العشرين للإبادة الجماعية في سربرينتشا في تموز/يوليه ٢٠١٥. وتستمر المحكمة في توسيع حضورها على منتديات وسائل التواصل الاجتماعي، فيس بوك وتويتر ويوتيوب، حيث زاد عدد مشاهدات المحتوى عن ٣٠٠ ٠٠٠ مشاهدة، ورد منها ما نسبته ٣٠ في المائة من يوغوسلافيا السابقة. وتم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مشاهدة أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ صفحة على الموقع الشبكي للمحكمة. وقد زار أكثر من ٣ ٥٠٠ شخص، أغلبهم من الطلاب والمتخصصين في القانون، المحكمة واستمعوا إلى عروض عن عملها وإنجازاتها.

٣٨ - واستمر العمل في إطار برنامج التوعية مع شركائه بغية تقديم معلومات وقائعية عن عمل المحكمة للمجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة. وهذه تشمل، في جملة أمور، إنتاج وتوزيع فيلم وثائقي قصير بعنوان المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تتذكر: الإبادة الجماعية في سربرينتشا (١٩٩٥-٢٠١٥)، شاهده أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ شخص على شبكة الإنترنت. وقد بثت هذا الفيلم الوثائقي، إلى جانب أربعة أفلام وثائقية توعوية أخرى للمحكمة، ١٢ محطة تلفزيونية حكومية، بما في ذلك محطة التلفزيون الحكومية في البوسنة والهرسك، وهي شبكة إقليمية تغطي أيضا صربيا وكرواتيا، ومحطة التلفزيون التابعة للأمم المتحدة. وبدأ تنفيذ المرحلة الرابعة من مشروع التواصل مع الشباب، الذي يحظى بدعم سخي من حكومة فنلندا، بمحاضرات عن عمل المحكمة قُدِّمت إلى ٢٠٠ طالب من طلاب البوسنة والهرسك، وصربيا، وكوسوفو. وبهدف تمكين المختصين التربويين المحليين من

مواصلة هذا المشروع بعد إغلاق المحكمة، عُقدت حلقات عمل لمدرسي المدارس الثانوية ولمنظمة غير حكومية شريكة في صربيا، وكرواتيا. وساعدت مكاتب الاتصال التابعة للمحكمة في إنجاز أعمال المحكمة عن طريق الاضطلاع بمهام قلم المحكمة، إضافة إلى أنشطة الإعلام والتوعية، سواء في صربيا، أو البوسنة والهرسك.

٣٩ - ويحظى برنامج التوعية بتمويل سخي من الاتحاد الأوروبي الذي وافق، في أعقاب مناقشات دارت في بروكسل بين رئيس المحكمة ورئيس قلم المحكمة ومسؤولين من الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على تمديد دعمه المالي، وذلك بهدف كفالة استمرار البرنامج إلى حين إغلاق المحكمة. وتؤكد المحكمة على أهمية قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥ (٢٠١١)، الذي شجعت فيه الجمعية العامة الأمين العام على أن يواصل استكشاف تدابير لزيادة التبرعات المقدمة لأنشطة التوعية، وأن يدعو الدول والجهات المانحة الأخرى إلى تقديم الدعم لها.

سادسا - إرث المحكمة وبناء القدرات

٤٠ - عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، سعت الآلية إلى كفالة تعاون حكومات دول يوغوسلافيا السابقة في إنشاء مراكز معلومات وتوثيق على نحو يتيح اطلاع عموم الناس على سجلات المحكمة ومحفوظاتها العامة. وقد أحرز تقدم كبير في البوسنة والهرسك، حيث تدعم الحكومة إنشاء مركز معلومات في كل من سراييفو وسريبرينيتسا. وتُحقق المفاوضات مع مدينة سراييفو ومع المركز التذكاري لسربرينيتسا - بوتوكاري المتعلقة بالتوقيع على مذكرة التفاهم التي ستنظم عملية إنشاء مركزي المعلومات هذين، تقدما مُرضيا، ويتوقع لها أن تُختتم في الأشهر المقبلة.

٤١ - وتولت الوحدة الشبكية لدائرة الاتصالات قيادة مشروع رئيسي متعدد الوسائط بمناسبة إحياء الذكرى العشرين للإبادة الجماعية في سربرينتشا. وقد أحيت الحملة الاتصالات هذه المتعددة القنوات والمتعددة اللغات ذكرى ضحايا وعرضت لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا في البت في الجرائم المرتكبة في عام ١٩٩٥. واستحوذت مواد مستمدة من تلك الحملة على اهتمام وسائط الإعلام الدولية، والقنوات الإخبارية الإقليمية الرئيسية، والمنظمات غير الحكومية، والمركز التذكاري لسريبرينيتشا - بوتوتشاري ذاته.

٤٢ - وحققت الوحدة الشبكية إنجازا هاما في مشروع المواقع الشبكية القديمة بإدماج الموقع الشبكي للمحكمة المعاد تصميمه في نظام موحد لإدارة المحتوى، تعمل عليه بالفعل المواقع الشبكية للآلية وللمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

سابعا - استنتاج

٤٣ - أنجزت المحكمة الآن جميع القضايا المرفوعة إليها تقريبا، ومن المقرر البت في قضيتين هامتين وضخمتين من قضايا الاستئناف قبل نهاية هذه السنة التقويمية، ومن المتوقع إنجاز محاكمتين معقدتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، لن يبقى معلقا إلا أربع محاكمات، تشمل أربعة متهمين، وقضيتي استئناف تشملان ثمانية متهمين في مجموعهما. ويؤكد نجاح المحكمة في التعامل مع جميع الأفراد الـ ١٦١ المتهمين، والتقدم المستمر في إتمام العدد القليل المتبقي من المحاكمات ودعاوى الاستئناف المرفوعة إليها، التزام المجتمع الدولي بتعزيز سيادة القانون والقضاء على الإفلات من العقاب.

٤٤ - وحسب ما ورد صراحة في هذا التقرير، فلا تزال المحكمة تواجه تحديات كبيرة. إذ يؤدي تناقص عدد الموظفين بوجه خاص إلى تأخيرات في المحاكمات ودعاوى الاستئناف، وقد أدى عجز المحكمة عن توفير حافز يتعلق بنهاية الخدمة إلى تفاقم هذه المشكلة تفاقما كبيرا. بيد أن المحكمة تواصل اتخاذ جميع الخطوات المندرجة في نطاق السلطات المخولة لها لإتمام عملها بطريقة عاجلة، وقد نجحت في كفالة أن يتم إنجاز جميع الأعمال القضائية في عام ٢٠١٧، تمشيا مع التوقعات السابقة. وستواصل المحكمة بذلك كل جهد ممكن لإتمام العمل المتبقي بأسرع ما يمكن.

٤٥ - ولا ينبغي للتأخيرات الموصوفة أعلاه أن تحجب الإنجازات الهائلة للمحكمة ومساهمتها الفريدة في القضاء على الإفلات من العقاب. وتعزى هذه المساهمات في تكريس سيادة القانون إلى العمل الدؤوب الذي يقوم به قضاة المحكمة وموظفوها وأعضاء النيابة العامة ومحامو الدفاع. غير أن هذه المساهمات تعكس أيضا الدعم المستمر الذي يقدمه مجلس الأمن، ومكتب الشؤون القانونية، وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات عبر الوطنية، والجهات الداعمة الأخرى. وكانت لهذه المساهمات من قِبَل جميع تلك الجهات صاحبة المصلحة، ولا تزال لها، أهمية فائقة في نجاح المحكمة.

المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملا بأحكام الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

المحتويات

الصفحة

أولا – استعراض عام ١٨

ثانيا – إنجاز المحاكمات الابتدائية والاستئنافية ٢٠

ألف – استعراض عام للتحديات الراهنة ٢٠

باء – آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في المحاكمات ٢٠

جيم – المستجدات في سير دعاوى الاستئناف ٢٢

ثالثا – تعاون الدول مع مكتب المدعي العام ٢٣

ألف – التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام ٢٣

باء – تعاون الدول الأخرى والمنظمات مع مكتب المدعي العام ٢٤

رابعا – الانتقال من محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى محاكمتهم أمام المحاكم الوطنية ٢٤

ألف – التحديات التي تواجه محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة ... ٢٥

باء – دعم مكتب المدعي العام في المحكمة للمحاكمات على جرائم الحرب الإقليمية ٣٠

جيم – التحقيق في قضايا المفقودين والتعرف عليهم ٣٣

دال – تعويض الضحايا ٣٣

هاء – بناء القدرات على الصعيد العالمي ٣٤

خامسا – تقليص حجم المحكمة ٣٥
ألف – تخفيض عدد الوظائف في مكتب المدعي العام ودعم موظفي المكتب في عمليات التحول الوظيفي ٣٥
باء – دعم آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين وتقاسم الموارد معها (فرع لاهاي) ٣٦
سادسا – خاتمة ٣٦

أولا - استعراض عام

١ - يقدم المدعي العام هذا التقرير الرابع والعشرين عن استراتيجية الإنجاز عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، ويغطي التقرير التطورات الحاصلة في الفترة الممتدة من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٢ - وقد واصل مكتب المدعي العام تركيزه على ضمان سرعة سير المحاكمات المتبقية، وكفاءة استعداد شعبة الاستئناف فعلاً للتعامل مع الحجم الكبير المتبقي من أعمال الاستئناف. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بقيت أربع قضايا في مرحلة المحاكمة الابتدائية (كارادجيتش وملاديتش وهادزيتش وشيشيلي) في حين لا تزال إجراءات الاستئناف جارية في ثلاث قضايا (ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وستانيشيتش وجوبليانين، وبرليتش وآخرون). وفي قضية ملاديتش، تواصل عرض مرافعة الدفاع، في حين لم تستأنف بعد إجراءات المحاكمة في قضية هادزيتش منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وقد أمرت الدائرة الابتدائية بوقف الإجراءات لمدة ثلاثة أشهر أخرى بسبب سوء الحالة الصحية للمتهم. وفي قضيتي كارادجيتش وشيشيلي، لا تزال الأطراف تنتظر صدور أحكام الدائرتين الابتدائيتين. ولم تصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي أحكام ابتدائية أو استئنافية.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت السلطات في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا على النحو الواجب لطلبات المساعدة التي قدمها مكتب المدعي العام.

٤ - وكما أشير إليه في التقارير الستة الماضية لمكتب المدعي العام، فإن المكتب يشعر بالقلق إزاء وتيرة وكفاءة سير المحاكمات التي تجريها السلطات الوطنية على الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. ويرحب مكتب المدعي العام بالتقدم الذي أحرزه مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك في تسوية قضايا الفئة الثانية التي لم يكن قد تم البت فيها بعد، ويتوقع أن يفي هذا المكتب بالتزامه باتخاذ قرارات الادعاء في جميع قضايا الفئة الثانية بحلول نهاية عام ٢٠١٥. فتأخر إنجاز هذه القضايا يثير شواغل كبيرة بشأن عبء العمل المتأخر الناشئ عن القضايا التي ما زال يتعين أن ينظر فيها مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك وكذلك مكاتب المدعين العامين في المنطقة. ثم إن ما يثير القلق بوجه خاص في هذا الصدد هو قلة عدد القضايا المعروضة حتى الآن على نظر محاكم وطنية في المنطقة من القضايا التي تشمل مسؤولين من الرتب العليا والمتوسطة. ولا يزال مكتب المدعي العام عند رأيه بأن بالإمكان تذليل هذه التحديات والتغلب عليها بنجاح إذا ما أخضعت مسؤولية إقامة العدالة في فترة ما بعد النزاع للملكية الوطنية ويسرت المساعدة الدولية لها الدعم

المناسب. وسيواصل المكتب حواره المباشر مع السلطات الوطنية وتشجيعه لها على امتلاك زمام عملية المساءلة وتحمل المسؤولية عنها بشكل تام.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهى مكتب المدعي العام من وضع الصيغة النهائية لمخطوطه الذي يوثق لعقدين من أعمال التحقيق التي أنجزت في المحكمة الدولية بشأن جرائم العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. وهذا المنشور، الذي صمم على نحو يركز على بناء القدرات، هو دليل ملموس على التزام مكتب المدعي العام بتسجيل ونشر الدروس المستفادة. ومن شأن وضع هذا المنشور وغيره مما يضطلع به المكتب في حدود الموارد المتاحة من أنشطة مماثلة للحفاظ على التراث الذي خلفته المحكمة، أن يعظم قيمة الاستثمار في العمل الذي يقوم به المكتب ويمكن في الآن ذاته من تحقيق تحسينات مجدية في العمل الذي تقوم به السلطات القضائية على الصعيدين الدولي والوطني للتصدي للجرائم الدولية.

٦ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، تواصل التحدي المتمثل في التناقص الشديد في عدد موظفي المكتب، وزاده تفاقما استقدامهم للعمل لدى آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ونظرا إلى العدد الكبير من الموظفين الذين غادروا المكتب، فقد استمر الموظفون المتبقون في أداء وظيفتين أو أكثر لكفالة الالتزام بالمواعيد النهائية التي فرضتها دوائر المحكمة وواصلوا إنجاز الأعمال الضرورية الأخرى في المواعيد المطلوبة. وبالنظر إلى عدم قدرة المكتب على توفير وظائف مضمونة طويلة الأجل، لا يزال المكتب حريصا على استكشاف وسائل بديلة لتشجيع الموظفين على البقاء في وظائفهم لحين إلغائها. بيد أن هناك حدودا لما يمكن تحقيقه في غياب حوافز مجدية تشجع الموظفين على البقاء في المكتب لحين إتمام ولاية المكتب. وسيرحب المكتب بإجراء مناقشات مع الأمانة العامة وهيئات منظومة الأمم المتحدة بشأن التدابير الاستباقية التي تساعد موظفي مكتب المدعي العام على الانتقال إلى أداء وظائف جديدة في المنظمات الأخرى.

٧ - واستمر المكتب في مساعدة المسؤولين في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وموظفيها على نقل المهام وفقا للترتيبات الانتقالية. ونتيجة للاستقدام المتواصل لأعداد كبيرة من موظفي المكتب السابقين، أصبح المكتب ينظر باطراد الآن نحو مكتب المدعي العام لهذه الآلية ليطلب منه دعما من خلال قيام الموظفين بمهام مزدوجة وترتيبات مرنة أخرى ليتسنى إتمام المحاكمات الابتدائية والاستئنافية المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ثانيا – إنجاز المحاكمات الابتدائية والاستئنافية

ألف – استعراض عام للتحديات الراهنة

٨ – على نحو ما ورد في التقرير السابق للمدعي العام، فإن التحديات الرئيسية لا تزال تتمثل في ازدياد احتمال أن تحول المشاكل الصحية من إنجاز المحاكمات والاستئنافات الجارية. وقد أصبح الآن يبدو على نحو مطرد أن قضية هادجيتش لن يتسنى الانتهاء منها على الأرجح. وقد عجلت المعلومات التي صدرت بشأن المشاكل الصحية الخطيرة لأليبه بالإفراج المؤقت عنه لأسباب إنسانية. ويجب أن تتمثل أولوية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في إنجاز جميع القضايا المتبقية بأسرع ما يمكن وكفالة إقامة العدالة.

باء – آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في المحاكمات

١ – شيشيلي

٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان هناك المزيد من التأخير في إصدار الحكم الابتدائي في قضية أليبه الذي يتوقع الآن أن يصدر في آذار/مارس ٢٠١٦. وحتى تاريخ الإبلاغ، ما زال أليبه رهن الإفراج المؤقت في صربيا. وفرغ المكتب من عرض أدلة الادعاء في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ولم يعرض الدفاع أي أدلة. واستمعت المحكمة إلى المرافعات الختامية في آذار/مارس ٢٠١٢. ولا يزال مكتب المدعي العام يرى أنه ينبغي بذل جميع الجهود للتعجيل بإصدار الحكم الابتدائي في هذه القضية.

٢ – كارادجيتش

١٠ – أُنجزت هذه القضية وتستعد الدائرة الابتدائية حاليا لإصدار حكمها الذي يُنتظر أن يصدر في آذار/مارس ٢٠١٦. وأودع المكتب مذكرته النهائية لهذه المحاكمة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤. وقدمت المرافعات الختامية في الفترة بين ٢٩ أيلول/سبتمبر و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب الوفاء بالتزاماته الخاصة بمرحلة ما بعد المحاكمة لكي يتسنى تسليم ملف القضية إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بعد صدور حكم الدائرة الابتدائية. وقد تطلبت هذه العملية الاضطلاع بعدة مهام كالبحث عن عدد كبير من الوثائق واستعراضها من أجل الكشف عما بها من معلومات، والرد على ما قدمه كارادزيتش؛ من طلبات للاطلاع على المعلومات، وعلى مجموعة متنوعة من المذكرات.

٣ - ملاديتش

١٢ - اختتم مكتب المدعي العام مرافعته في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤. وبدأ دفاع ملاديتش عرضه للأدلة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤. وقد توسع دفاع ملاديتش في استخدام الأدلة الخطية عملا بالقاعدة ٩٢ مكررا ثانيا، مما يقلل بوجه عام الوقت الذي تستغرقه الشهادة الشفوية، غير أنه يستلزم قسطا من وقت المحكمة يتولى خلاله مكتب المدعي العام والدائرة الابتدائية استجواب شهود الدفاع وجها لوجه. وسعى مكتب المدعي العام إلى استجواب الشهود في غضون الحد الأدنى من الوقت اللازم للوفاء بالتزاماته.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعاد مكتب المدعي العام فتح مرافعته الرئيسية لفترة وجيزة من أجل عرض أدلة مكتشفة حديثا بشأن المقبرة الجماعية في قرية توماشيكا، كما تم استعراضه في التقارير السابقة. وبدأ هذا العرض المحدود للأدلة الإضافية في ٢٢ حزيران/يونيه وانتهى في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥.

١٤ - وواجه فريق مكتب المدعي العام المعني بمحاكمة ملاديتش تناقصا حادا في عدد الموظفين، لا سيما خلال العام الماضي، بعد مغادرة اثنين من محامي الادعاء الأقدمين برتبة ف-٥ وكثير من المحامين ذوي الخبرة والمعرفة الخاصة بكل قضية. ويواصل مكتب المدعي العام رصد الحالة ونشر الموارد على النحو المطلوب، وهو ملتزم بضمان إتمام كل الأعمال المتبقية في هذه القضية وفقا لقرار المحكمة في المواعيد النهائية، بأعلى مستوى ممكن.

٤ - هادزيتش

١٥ - أجلت الدائرة الابتدائية إجراءات المحاكمة في قضية هادزيتش في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بسبب اعتلال صحة هادزيتش، في حوالي منتصف مرافعة الدفاع. وطوال الفترتين الأخيرتين المشمولتين بتقريرين واصل مكتب المدعي العام دراسة جميع الخيارات المعقولة لاستئناف المحاكمة واستكمالها، بالدعوة إلى سرعة إنجاز المحاكمة بما يتفق مع حق المتهم في محاكمة عادلة. وفي ٢٧ شباط/فبراير و ٢٣ آذار/مارس و ١٩ حزيران/ يونيه ٢٠١٥، قدم مكتب المدعي العام مقترحات لمواصلة المحاكمة، ووافق على قبول ما تبقى من أدلة الدفاع. وقدم دفاع هادزيتش في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ”التماسه العاجل لإنهاء الإجراءات أو وقفها“. وأُفرج عن هادزيتش مؤقتا وهو يقيم في مترله بصربيا منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

١٦ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارها الموحد بشأن الالتماسات المعلقة، الذي رفضت فيه مقترحات مكتب المدعي العام وأمرت بأن تبقى

الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة معلقة لفترة ثلاثة أشهر أخرى. وخلصت الدائرة الابتدائية إلى أن تعليق المحاكمة لمدة ثلاثة أشهر إضافية هو أكثر مسارات العمل حصافة، حيث يسمح للدائرة الابتدائية بمواصلة النظر في الدعوى، ورصد صحة هادزيتش، والأمر باستئناف المحاكمة في حالة تحسن صحة هادزيتش غير المحتملة. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قدم مكتب المدعي العام التماسا يطلب فيه إلى الدائرة الابتدائية السماح بمنح تصديق يجيز للمكتب الطعن في هذا القرار. ولا يزال هذا الالتماس قيد النظر.

جيم - المستجدات في سير دعاوى الاستئناف

١٧ - تواصل شعبة الاستئناف في مكتب المدعي العام تركيز جهودها على إتمام دعاوى الاستئناف الثلاث المرفوعة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بفعالية وعلى وجه السرعة (ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وستانيشيتش وجوبليانين، وبرليتش وآخرون). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت شعبة الاستئناف مرافعاتها الشفوية في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش في جلسة الاستماع المعقودة في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. وواصلت أيضا الأعمال التحضيرية لجلسة الاستئناف في قضية ستانيشيتش وجوبليانين، التي تقرر عقدها الآن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت شعبة الاستئناف تناقصا كبيرا في عدد الموظفين، تفاقم بسبب تعيين موظفين للعمل مع آلية تصريف الأعمال. وإضافة إلى تعيين موظفين من شعبة الاستئناف خلال فترات التقرير السابقة، يشغل الآن ٨ موظفين قانونيين سابقين في شعبة الاستئناف وظائف في آلية تصريف الأعمال لدعم أنشطة الاستئناف المتوقعة في الأشهر المقبلة. واقترانا بتناقص عدد الموظفين لأسباب أخرى، انخفض عدد الموظفين في شعبة الاستئناف إلى ستة موظفين قانونيين. ويشعر مكتب المدعي العام بالارتياح لأن آلية تصريف الأعمال قد أقرت بما ينفرد به الموظفون في مكتب المدعي العام من معرفة خاصة بكل قضية من القضايا المرفوعة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وما يتمتعون به من خبرة. إلا أن الموارد البشرية في شعبة الاستئناف قد انخفضت انخفاضا شديدا وإن كان يجب عليها أن تنجز دعاوى الاستئناف الثلاث المتبقية لها، بما في ذلك المرافعات الشفوية في قضية ستانيشيتش وجوبليانين، وبرليتش وآخرين. ويجري بذل جهود من أجل تنسيق ترتيبات أداء المهام المزدوجة بحيث تظل معرفة كل واحد من الموظفين السابقين في شعبة الاستئناف وخبرته بشأن كل قضية من القضايا متاحة لأغراض دعاوى الاستئناف أمام المحكمة. إلا أن الحالة معقدة بسبب عدم معرفة توقيت ونطاق الأحكام وما يعقبها من دعاوى استئناف في القضايا أمام آلية تصريف الأعمال في أوائل عام ٢٠١٦، التي ستكون لها آثار على تعيين

الموظفين المناسبين بين قضايا المحكمة الجنائية الدولية وآلية تصريف الأعمال. ولذلك تعمل شعبة الاستئناف على وضع خطط طوارئ لكفالة توافر ما يكفي من الموارد لإنجاز جميع الأنشطة في المواعيد المحددة.

١٩ - وستواصل شعبة الاستئناف مساعدة أفرقة المحاكمة في تقديم مذكرات بشأن المسائل القانونية الرئيسية، وصياغة المذكرات النهائية للمحاكمات وإعداد البيانات الختامية.

ثالثا - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام

٢٠ - لا يزال مكتب المدعي العام يعول على تعاون الدول معه تعاوناً كاملاً حتى يتمكن من إنجاز ولايته بنجاح، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

ألف - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك في التعاون مع المكتب بطريقة مرضية. واجتمع المدعي العام مع مسؤولين في سراييفو في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ومن المقرر أن يجتمع مع مسؤولين في بلغراد في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، استمر المكتب في التحاور المباشر مع السلطات الحكومية والقضائية في صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصل المكتبان الميدانيان في سراييفو وبلغراد تيسير أعمال مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك وصربيا على التوالي.

١ - التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام

٢٢ - لا يزال تيسير إطلاع المكتب على الوثائق والمحفوظات في صربيا أمرا هاما في سياق إجراءات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية الجارية في المحكمة. وبذلت صربيا عناية ملحوظة في الاستجابة لطلبات المساعدة الواردة إليها من المكتب.

٢ - التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام

٢٣ - يواصل المكتب الاعتماد على تعاون كرواتيا معه في إنجاز المحاكمات الابتدائية والاستئنافية بكفاءة. وقد استجابت كرواتيا بجد لطلبات المساعدة الواردة إليها من مكتب المدعي العام في الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٣ - التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام

٢٤ - يواصل المكتب الاعتماد على تعاون البوسنة والهرسك معه في إنجاز المحاكمات الابتدائية والاستئنافية بكفاءة. وقد استجابت السلطات الوطنية، على مستوى الدولة وعلى مستوى الكيانين، بسرعة وعلى نحو ملائم للطلبات الواردة إليها من المكتب للحصول على وثائق والاطلاع على محفوظات حكومية. وقدمت السلطات أيضاً مساعدة قيِّمة في المسائل المتعلقة بحماية الشهود ويسَّرت مثولهم أمام المحكمة.

باء - تعاون الدول الأخرى والمنظمات مع مكتب المدعي العام

٢٥ - لا يزال المكتب يحتاج إلى التعاون والدعم من دول خارج يوغوسلافيا السابقة ومن منظمات دولية، لكي يتسنى له إنجاز المحاكمات في القضايا المعروضة أمام المحكمة الدولية بنجاح. ولا يزال المكتب يحتاج إلى مساعدة في الحصول على الوثائق والمعلومات والاتصال بالشهود، وفي المسائل المتعلقة بحماية الشهود، بما في ذلك تغيير أماكن إقامتهم. ويقر المكتب مرة أخرى بالدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا. ويواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بدور مهم في تقديم حوافز لدول يوغوسلافيا السابقة لتشجيعها على التعاون مع المحكمة. ولا تزال سياسة الشرطية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي تمثل أداة فعالة لضمان استمرار التعاون مع المحكمة وترسيخ سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة. وتزداد الحاجة أيضا إلى المساعدة في الملاحقة القضائية في قضايا جرائم الحرب التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة.

رابعا - الانتقال من محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى محاكمتهم أمام المحاكم الوطنية

٢٧ - مع اقتراب ولاية المحكمة من نهايتها، لا يزال مكتب المدعي العام ملتزما بتشجيع إجراء محاكمات فعالة لمرتكبي جرائم حرب في يوغوسلافيا السابقة من خلال الدخول في حوار مستمر مع النظراء وبذل الجهود لبناء القدرات في القطاعات القضائية الوطنية. فلا غنى عن إخضاع مرتكبي جرائم حرب خلال النزاعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة لمحاكمات فعالة لكي يتسنى إرساء دعائم سيادة القانون وترسيخها ويتسنى إتمام عملية تقصي الحقيقة والمصالحة أيضا. وباقتراب انتهاء ولاية المحكمة الجنائية الدولية، تعتمد مساءلة مرتكبي

هذه الجرائم حاليا على مكاتب الادعاء والهيئات القضائية الوطنية. وخلال السنوات القليلة الماضية، ضاعف مكتب المدعي العام جهوده، في حدود الموارد المتاحة، من أجل رصد المحاكمات التي تجريها السلطات القضائية الوطنية لمرتكبي جرائم الحرب وتقديم الدعم والمشورة لهذه السلطات.

٢٨ - وعلى العموم، رغم استمرار الهيئات القضائية الوطنية في المنطقة في تجهيز قضايا جرائم الحرب، لا تزال وتيرة هذا العمل غير متناسبة مع عدد القضايا المتأخرة التي لم تُنجز بعد، ولم يحرز تقدم كاف في التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالقضايا المعقدة التي تتعلق بمسؤولين من المستويات العليا والمتوسطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئات القضائية الوطنية في المنطقة تحقيق بعض النتائج الهامة في محاكمة مرتكبي جرائم حرب. ويعترف المكتب بأن العديد من المدعين العامين والقضاة الوطنيين يضطلعون بمسؤولياتهم بطريقة مهنية ومستقلة. ويقر المكتب كذلك بأن مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، بعد تأخيرات متكررة، أحرز تقدما في تسوية قضايا الفئة الثانية المعلقة.

٢٩ - ومع ذلك، يواصل ممثلو الضحايا الإعراب عن عدم رضاهم عن التقدم المحرز في تجهيز قضايا جرائم الحرب، كما تتزايد شكوكهم في أن تحقق العدالة الجنائية مساءلة فعلية. ومن الواضح، بعد سبع سنوات، أن أهداف الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك لن تتحقق، وهذه نتيجة تتحقق في كثير من الأحيان على ما يبدو باللامبالاة والتواكل أكثر منه بالتفكير النقدي وتجدد التصميم. ويعتقد المكتب أنه يمكن ويجب إنجاز مزيد من العمل.

ألف - التحديات التي تواجه محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة

١ - التعاون الإقليمي

٣٠ - التعاون الإقليمي ضروري لضمان محاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم، لا سيما أن العديد من المشتبه فيهم لم يعد موجودا في الإقليم الذي يدعى أنهم ارتكبوا الجرائم فيه، ولا يمكن تسليمهم إلى الدولة الإقليمية لمحاكمتهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر التعاون الإقليمي وأحرز تقدم في تنسيق الأنشطة ونقل ملفات القضايا. بيد أن عدة أحداث وقعت تبرز أنه لا تزال هناك تحديات يجب التغلب عليها.

٣١ - ومن التطورات البارزة في التعاون الإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير إحالة ملفات قضايا من الفئة الثانية لأول مرة بين السلطات الوطنية باستخدام بروتوكولات

التعاون الإقليمي. وكما ذكر سابقا، فإن ملفات قضايا الفئة الثانية، التي كان يتولى المكتب التحقيق فيها في البداية، أحيلت إلى السلطات الوطنية في المنطقة لإنجازها. وأحال مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك الآن ملفات التحقيق ضد اثنين مشتبه فيهما إلى النائب العام في كرواتيا لمواصلة تجهيزها. ويرحب مكتب المدعي العام بهذا المثال على التعاون الإقليمي لضمان مساءلة أشمل. وتعهد النائب العام في كرواتيا بتزويد المكتب بالمستجدات عن حالة هذه القضايا، وسيسافر المدعي العام إلى كرواتيا في الأشهر المقبلة لمناقشة القضايا المحالة مع المسؤولين الحكوميين والقضائيين. ويشجع مكتب المدعي العام السلطات القضائية الكرواتية على تجهيز القضايا المحالة بأسرع وأنجع نحو ممكن، وسيقدم تقريرا عن التقدم المحرز في التقارير المقبلة.

٣٢ - إلا أن قضية ديوكيتش، التي أثيرت في التقريرين السابقين، لا تزال دون حل حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، مما أثار شواغل إزاء فعالية إجراءات الإنفاذ على الصعيد الإقليمي. فقد أدانت محكمة الدولة في البوسنة والهرسك نوفاك ديوكيتش، الذي كان من قبل قائد فريق أوزرن التكتيكي بجيش جمهورية صربسكا، وحكمت بسجنه لمدة ٢٠ عاما عقابا على ما يسمى بـ ''مذبحة بوابة توزلا''، التي قُتل فيها ٧١ مدنيا وأُصيب ٢٤٠ بجروح. وعندما أُفرج عن ديوكيتش في انتظار إعادة محاكمته، غادر البوسنة والهرسك للعلاج الطبي في صربيا، ثم رفض العودة إلى البوسنة والهرسك في تموز/يوليه ٢٠١٤، عندما استُدعي للعودة إلى السجن. ونظرا لأنه لا يمكن تسليم ديوكيتش إلى البوسنة والهرسك، فلا يمكن تنفيذ الحكم الصادر بحقه إلا من خلال الاتفاق بين صربيا والبوسنة والهرسك على التنفيذ المتبادل لقرارات المحاكم في المسائل الجنائية. وبعد تأخير، بدأت محكمة البوسنة والهرسك الإجراءات القانونية اللازمة لطلب إنفاذ الحكم الصادر بحق ديوكيتش في صربيا. ويحث مكتب المدعي العام السلطات الصربية على أن تستجيب لهذا الطلب الآن بسرعة وحسب الأصول. وهذه فرصة هامة لكي تبرهن صربيا بوضوح على استعدادها وقدرتها على إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحاكمات الجنائية الأجنبية، وسيواصل مكتب المدعي العام رصد الحالة والعمل مع السلطات الوطنية في البوسنة والهرسك وصربيا، حسبما يقتضي الأمر.

٢ - التحديات في البوسنة والهرسك

٣٣ - التقى المدعي العام وموظفو مكتب المدعي العام خلال زيارتين قاموا بها إلى سراييفو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، رئيسَ محكمة البوسنة والهرسك ورئيسَ النيابة العامة وممثلين عن مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. والتقى المدعي العام أيضا رئيس النيابة العامة في كانتون الهرسك - نيريتفا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ لمناقشة كيفية التعامل

مع جرائم الحرب على صعيد الكانتونات. وواصل مكتب المدعي العام رصد التعامل مع دعاوى جرائم الحرب، ولا سيما دعاوى الفئة الثانية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٤ - وأُحرزَ بعض التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بالتحقيق والملاحقة القضائية في دعاوى الفئة الثانية (ملفات التحقيق)، بما في ذلك تقديم لائحة اتهام في حق أحد كبار المسؤولين المحليين لجرائم ارتُكبت في مقاطعة برتشكو. ويُتوقع صدور لوائح اتهام إضافية بعيد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير. وتعهد مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك تعهدا قاطعا بأن يبت الادعاءُ في كلَّ الدعاوى العالقة في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١٥. وسيواصل مكتب المدعي العام في المحكمة رصد تلك الدعاوى عن قرب آملا في أن يتمكن من تقديم تقرير في نهاية العام يفيد فيه بأنه جرى الوفاء بتلك الالتزامات، وإن كانت المعلومات المتوفرة تشير إلى أن صدور قرار يتعلق بدعوى واحدة على الأقل سيُرجأ حتى مطلع عام ٢٠١٦.

٣٥ - وفي التقارير السابقة، أشار مكتب المدعي العام إلى ضرورة تحسين القيادة والإدارة في مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. ويسلِّم المكتب بأن مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك أعاد تخصيص موارد كبيرة لدعاوى الفئة الثانية بغية المساعدة في التأكد من إنجاز هذا العمل أخيرا. ومن المهم البناء على هذه الخطوة الإيجابية والمحافظة على زخمها. وانسجاما مع الأهداف المحددة في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، ينبغي الآن لمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك التأكد من أن الموارد، ولا سيما تلك المقدمة من أداة الاتحاد الأوروبي الثانية لتقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام، توزَّع بشكل مناسب على أكثر الدعاوى تعقيدا وذات الأولوية العليا ومن أنها تُستخدم على نحو متسم بالكفاءة في إطار تلك الدعاوى.

٣٦ - ولا يزال دون تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب تأخير كبير نظراً لتراكم ضخم في الدعاوى التي ما زال يتعين ملاحقتها قضائيا. وأشار مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك إلى العدد الكبير من لوائح الاتهام بجرائم الحرب المقدمة في السنوات القليلة الماضية. ورغم تسليم مكتب المدعي العام بهذا التقدم، فهو ما برح يشدد باستمرار على أن هذه الأرقام وحدها ما هي إلا مقياس واحد من مقاييس الأداء، وأن ما يوازي ذلك، إن لم يكن يفوقه، من حيث الأهمية البالغة هو أن لوائح اتهام عالية الجودة قُدمت في أكثر الدعاوى تعقيدا وذات الأولوية العليا. وفي هذا الصدد، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت نسبة ٢٥ في المائة تقريبا من لوائح الاتهام الجديدة التي قدمها مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك تتعلق بدعاوى من هذا القبيل. وبصورة أعم، لا تزال المسائل التي سبق

الإبلاغ عنها في ما يتعلق بعمل مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك مفتوحة، وهي تشمل مراقبة الجودة، وعدم الربط بين الدعاوى المتصلة ببعضها، وعدم كفاية التهم بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، أبلَغت السلطاتُ القضائية على مستوى الكيانين والكانتونات والمقاطعات خلال العام الماضي عن مجموعة من الشواغل المتعلقة بالتعاون مع مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. ومع ذلك، أحرزَ تقدم إيجابي بتقديم لائحة اتهام ضد أحد كبار المسؤولين المحليين بالجرائم المرتكبة في تشاينتش.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كَلَّفت بعثةُ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى البوسنة والهرسك خبيرا مستقلا على درجة عالية من الخبرة بتحليل المسائل التي سبق أن أبلغ عنها مكتبُ المدعي العام في المحكمة في ما يتعلق بتقديم وتأكيد لوائح الاتهام لدى محكمة البوسنة والهرسك في دعاوى جرائم الحرب. ويرحب مكتب المدعي العام بالدعم المتواصل المقدم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحسين التعامل مع دعاوى جرائم الحرب في البوسنة والهرسك. كما يقدِّر مكتب المدعي العام المشاركة الفعالة للمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في هذه المسألة، التي ساعدت على ضمان تعاون مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك مع خبير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسيتيح تقرير الخبير، الذي من المتوقع صدوره بعيد نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، فرصةً هامة لتحسين التعامل مع دعاوى جرائم الحرب في البوسنة والهرسك. ويشجع مكتبُ المدعي العام المجلسَ الأعلى للقضاء والادعاء العام على المضي في توفير القيادة الفعالة في هذه العملية.

٣ - التحديات في صربيا

٣٨ - من المقرر أن يلتقي المدعي العام مسؤولين في بلغراد يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لمناقشة كيفية التعامل مع دعاوى جرائم الحرب في صربيا. وواصل المكتب الميداني التابع لمكتب المدعي العام في المحكمة في بلغراد التواصل بانتظام مع المسؤولين القضائيين والحكوميين المختصين بشأن المسائل ذات الصلة طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٩ - وكما أشير في التقرير السابق للمدعي العام، يجب على السلطات القضائية الصربية أن تتعامل مع عدد كبير من دعاوى جرائم الحرب التي ستشمل في الغالب، على سبيل المثال لا الحصر، مواطنين صربا يُشتبه في ارتكابهم جرائم ضد مواطني دول أخرى. ويرحب مكتب المدعي العام بالالتزام الذي أبدته السلطات الصربية بتحقيق المساءلة من دون إيلاء اعتبار للعرق أو الدين، وهو ما أعاد تأكيده مؤخرا ممثل صربيا في مجلس الأمن خلال الجلسة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويرحب المكتب أيضا بالجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب المدعي العام لجرائم الحرب من أجل وضع استراتيجية للمقاضاة، وبالجهود التي تبذلها

السلطات الوطنية في سبيل وضع استراتيجية وطنية لجرائم الحرب تحدد أهداف مبادرات المساءلة وتدمج الجوانب المتعددة للعدالة في فترة ما بعد النزاع.

٤٠ - وفي هذا الصدد، نشرت مؤخرا بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى صربيا تقريرا عن إجراءات المحاكمة على جرائم الحرب في صربيا بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٤. وأشارت المنظمة إلى أن ما يتصدر هواجسَها هو أن الرأي العام والسياسي في صربيا لا يؤيدان المحاكمات على جرائم الحرب التي تطال متهمين أغلبيتهم من الصرب. وتعتقد المنظمة أن غياب هذا التأييد لدى عموم الناس يمكن أن يؤثر سلبا على التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الحرب. وأفادت المنظمة أيضا بأن مكتب المدعي العام لجرائم الحرب أصدر، خلال فترة الـ ١١ سنة المشمولة بإجراءات المحاكمة، لوائح اتهام بجرائم حرب في حق نحو ١٦٠ شخصا، إلا أن وتيرة المحاكمات تشهد انخفاضا كما أنها تشمل في الوقت نفسه عددا كبيرا من المشتبه فيهم من الرتب الدنيا. وشكَّك مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صحة الأرقام التي أوردتها المنظمة ولكنه يعتقد بوجه عام أن تقرير المنظمة مفيد في تحديد التحديات الرئيسية التي تعترض التعامل مع دعاوى جرائم الحرب.

٤١ - ويرى مكتب المدعي العام أن المحاكمات على جرائم الحرب في صربيا بلغت الآن مفترق طرق حاسما. ومن المهم الاعتراف بالإنجازات التي حققها مكتب المدعي العام لجرائم الحرب حتى تاريخه، والتي لم يكن من الممكن توقعها قبل عقدٍ. ومع ذلك، لا يزال هناك، في الوقت عينه، الكثير من الدعاوى التي يتعين التحقيق فيها واتخاذ إجراءات قضائية بشأنها في صربيا ضد مواطني ذلك البلد، كما أنه لم تجر بعد محاكمات كافية تشمل متهمين من الرتب الوسطى والعليا. وأحرز مكتب المدعي العام لجرائم الحرب نتائج ملموسة في الآونة الأخيرة، شملت إعداد لوائح اتهام في دعوى شتربسي والجرائم التي ارتُكبت في سربرينيتسا. ويشجع مكتبُ المدعي العام في المحكمة مكتبَ المدعي العام لجرائم الحرب على البناء على هذه الإنجازات بتقديم لوائح اتهام موثَّقة ضد المشتبه فيهم من الرتب الوسطى والعليا. وينبغي لمكتب المدعي العام لجرائم الحرب أن يعتمد استراتيجية ادعاء تحدد بوضوح الدعاوى المعقدة المرفوعة ضد المشتبه فيهم من الرتب العليا. كما ينبغي لاستراتيجية الادعاء هذه أن تكون منسجمة مع استراتيجية وطنية متعلقة بجرائم الحرب ثُبتَ أنها تحظى بتأييد السلطات الصربية، تؤكد السعي إل تحقيق هدف المساءلة بما يطال مشتبها فيهم من أعلى الرتب سواء كانوا يشغلون مناصب قيادية عسكرية أو مدنية عن جرائم الحرب المرتكبة في النزاعات التي دارت في يوغوسلافيا السابقة.

٤٢ - ويساور مكتب المدعي العام في المحكمة قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن التحقيقات في جرائم الحرب تصادف عددا من العوائق والحواجز الإدارية التي لم تعمل المؤسسات المختصة على تذليلها بشكل استباقي. وكان سبق للمكتب أن أكد أن من الضروري أن يحظى مكتب المدعي العام لجرائم الحرب بدعم محققين متفرغين أثبتوا كفاءة مهنية. ومن المهم كذلك أن يكون مكتب المدعي العام لجرائم الحرب والمحققون المكلفون بالعمل فيه قادرين على ضمان سرية التحقيقات البالغة الحساسية، ووضعُ ضوابط تلجم تضارب المصالح تجنباً لبروز تأثير غير سليم على هذه التحقيقات. ويحث مكتب المدعي العام السلطات الصربية على التأكد من ترجمة التزامها المعلن بالعدالة في ما يتعلق بجرائم الحرب إلى ترتيبات وسياسات إدارية مناسبة.

باء - دعم مكتب المدعي العام في المحكمة للمحاكمات على جرائم الحرب الإقليمية

٤٣ - يواصل مكتب المدعي العام مساعدة البلدان في يوغوسلافيا السابقة في إحراز نجاح أكبر في تناول دعاوى جرائم الحرب المتبقية. ويقود ديوان المدعي العام، بتوجيه من المدعي العام، أعمال المكتب لتيسير المقاضاة في دعاوى جرائم الحرب المحلية من خلال نقل المعلومات والخبرات.

١ - الحصول على المعلومات الواردة في قواعد بيانات مكتب المدعي العام في المحكمة وفي سجلات دعاوى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام توفير المعلومات والأدلة للسلطات القضائية الوطنية التي تحقق وتقاضي في الجرائم الناشئة عن النزاعات في يوغوسلافيا السابقة. وتطلب أيضا السلطات القضائية في دول الطرف الثالث معلومات وأدلة جنائية من المكتب لدعم الإجراءات القضائية الجرمية وعدم توفير الملاذ الآمن في محاكمها. ويشمل جمع الأدلة الذي يقوم به المكتب أكثر من ٩ ملايين صفحة من المستندات وآلاف الساعات من التسجيلات الصوتية وأشرطة الفيديو، لم يقدَّم معظمها كأدلة في أي من إجراءات المحكمة، ومن ثم فهي ليست متاحة إلا من مكتب المدعي العام.

٤٥ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، اضطلع فرع لاهاي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بالمسؤولية عن طلبات المساعدة بشأن الدعاوى المنجزة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. بيد أن مكتب المدعي العام في المحكمة احتفظ بالمسؤولية في ما يتصل بطلبات المساعدة بشأن الدعاوى الجارية في المحكمة. وواصل موظفو

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقديم المساعدة إلى موظفي الآلية الدولية في التعامل مع طلبات المساعدة، وبالعكس.

٤٦ - واعتباراً من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥، قُدم ١٣٨ طلب مساعدة إلى مكتب المدعي العام في المحكمة ومكتب المدعي العام في الآلية الدولية (فرع لاهاي) للحصول على معلومات والوصول إلى أدلة. وقدمت السلطات القضائية في البوسنة والهرسك ما مجموعه ١٠٢ من طلبات المساعدة، وقُدمت ٦ من صربيا و ٢٦ من كرواتيا و ٤ من دول أخرى. وسُلمت السلطات القضائية الوطنية ما مجموعه ٥٤٠ ٤٥ صفحة من الأدلة المستندية و ١٥٢ ملفا سمعيا - بصريا من أجل دعم ما تجريه من تحقيقات وتقوم به من ملاحقات قضائية.

٤٧ - واعتبارا من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥، رد مكتب المدعي العام في المحكمة على ٥ طلبات مقدَّمة من السلطات القضائية في المنطقة بموجب القاعدة ٧٥ (حاء)، بخصوص دعاوى تنظر فيها المحكمة. وقد تولت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين المسؤولية عن تقديم طلبات التماس لتعديل تدابير الحماية للدعاوى المنجزة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عملا بالقاعدة ٨٦ (حاء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية الدولية.

٢ - مشروع التدريب المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٤٨ - ما زال المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتدريب المدعين العامين الوطنيين والفنيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة يشكل عنصرا محوريا من عناصر استراتيجية مكتب المدعي العام في المحكمة الرامية إلى تعزيز قدرات أنظمة العدالة الجنائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على تناول دعاوى جرائم الحرب. ويسهِّل حضورُ المدعين العامين المعنيين بالاتصال إجراءَ الاتصالات بين أفرقة المحاكمات التابعة لمكتب المدعي العام والسلطات القضائية الإقليمية. ويتسم هذا الأمر بأهمية قصوى بالنسبة إلى الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف التي تنظر فيها المحكمة، وكذلك بالنسبة إلى الدعاوى المعروضة على المحاكم المحلية.

٤٩ - وجزء آخر من المشروع ينطوي على جلب شباب مهنيين قانونيين من يوغوسلافيا السابقة ملتزمين بقضايا جرائم الحرب للعمل كمتدربين في مكتب المدعي العام في لاهاي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بدأت مجموعة جديدة من ستة مهنيين قانونيين شباب من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا تدريبهم لمدة خمسة أشهر. ومن خلال الاستثمار في تعليم

وتدريب هؤلاء المهنيين القانونيين الشباب، يقوم مكتب المدعي العام بنقل الخبرات التي يمكنها بناء القدرات في المؤسسات المحلية من أجل إحراز تقدم في قضايا جرائم الحرب التي تنظر فيها.

٥٠ - ويشجع مكتب المدعي العام بقوة السلطات القضائية الوطنية على الاعتراف بالمهارات والخبرات القيِّمة التي يكتسبها المشاركون في المشروع وعلى الاستفادة منها استفادة كاملة. وقد يكون المدعون العامون المعنيون بالاتصال العائدون إلى مكاتبهم الأصلية في وضع يتيح لهم الاضطلاع بمهام شاقة والاضطلاع بأدوار قيادية في مؤسساتهم. وبالمثل، ينبغي النظر بجدية في تعيين موظفين فنيين من الشباب في وظائف الموظفين القانونيين والمدعين العامين في ضوء الخبرة الفريدة من نوعها والمعارف المتقدمة المكتسبة خلال تدريبهم الداخلي. وقد شرع مكتب المدعي العام في رصد التدرج الوظيفي لمشاركين سابقين، وسوف يقدم تقارير إلى السلطات الوطنية إذا لزم الأمر.

٥١ - ويعرب مكتب المدعي العام عن امتنانه للاتحاد الأوروبي لدعمه هذا المشروع المهم جدا، وهو ما يعد اعترافا منه بضرورة بناء القدرات من خلال تثقيف وتدريب المحامين الشباب من المنطقة. وقد اتفق الاتحاد الأوروبي ومكتب المدعي العام على مواصلة العنصر الخاص بالفنيين الشباب من المشروع حتى نهاية عام ٢٠١٥، ومواصلة العنصر الخاص بالمدعين العامين المعنيين بالاتصال حتى نهاية عام ٢٠١٦.

٣ - التدريب على الصعيد الإقليمي

٥٢ - لطالما دعم مكتب المدعي العام جهود بناء القدرات في قطاعات العدالة الإقليمية، في حدود الموارد المتاحة، عن طريق توفير التدريب لنظرائه الإقليميين بشأن طائفة من المسائل. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل مكتب المدعي العام المشاركة على النحو المطلوب في البرامج التدريبية للعاملين في قضايا جرائم الحرب.

٥٣ - وكما ذُكر سابقا، قام مكتب المدعي العام بإعداد وتعميم تقريره بشأن تقييم الاحتياجات التدريبية لموظفي البوسنة والهرسك العاملين في قضايا جرائم الحرب. ويشجع المكتب الجهات المانحة ومقدمي التدريب على النظر جديا في التوصيات الواردة في تقريره عن تقييم الاحتياجات التدريبية على نحو ما عززته مناقشات المكتب في الآونة الأخيرة مع أصحاب المصلحة.

جيم - التحقيق في قضايا المفقودين والتعرف عليهم

٥٤ - كما ذُكر سابقا، تعتبر الأسر دوماً، في اجتماعات المدعي العام مع رابطات الضحايا، مسألة الافتقار إلى معلومات عن المفقودين من أفرادها على أنها من أهم المسائل المعلقة. ومن الضروري تسريع عملية البحث عن المقابر الجماعية واستخراج الجثث منها وما يعقب ذلك من التعرف على الرفات. فهي عملية أساسية لتحقيق المصالحة في يوغوسلافيا السابقة. ويتعين التعرف على الضحايا من جميع أطراف النزاع.

٥٥ - واجتمع المدعي العام، خلال بعثته إلى سراييفو في تشرين الأول/أكتوبر، بالسلطات الوطنية المسؤولة عن المفقودين، بما في ذلك المعهد المعني بالأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، فضلا عن الجهات المعنية الدولية. واتفق المشاركون على أن من المهم مواصلة استعراض المعلومات المتاحة لتحديد ما إذا كانت هناك معلومات إضافية تتيح التعرف على أماكن الأشخاص المفقودين، بيد أنه لن يتسنى إحراز المزيد من التقدم الملموس بدون تعاون عموم الناس، والأهم من ذلك، المشاركون والعارفون ببواطن الأمور الذين يعلمون مواقع المقابر الجماعية ومواقع الدفن الأخرى. وما من شك في أن أفراد السلطات العسكرية والمدنية أثناء النزاعات لديهم المعلومات ذات الصلة بالموضوع. ومع ذلك، ففي البيئة الاجتماعية والسياسية الراهنة التي تمجد مجرمي الحرب، هناك ضغوط قوية تمارس على الأفراد الذين يقدمون أنفسهم على أنهم شهود ويدلون بالمعلومات المتوفرة لديهم. وسوف يتعاون مكتب المدعي العام مع نظرائه من أجل تحديد استراتيجيات لتذليل هذه الصعوبات.

٥٦ - وقد التزمت البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا بتحمل المزيد من المسؤوليات في مجال التحقيق في قضايا الأشخاص المفقودين جراء النزاعات، وتحديد هويتهم. ويشجع مكتب المدعي العام هذه السلطات على ضمان ترجمة التزاماتها إلى أنشطة ونتائج ملموسة.

دال - تعويض الضحايا

٥٧ - يشجع مكتب المدعي العام نظراءه الوطنيين على العمل بفعالية ضمن الأطر القانونية القائمة من أجل إدراج دعاوى المطالبة بالتعويض في إجراءات المحاكمات الجنائية حيثما كان ذلك ممكنا. وينبغي تبسيط الإجراءات لمساعدة ضحايا جرائم الحرب في الحصول على تعويضات ولإحباط محاولات فرض أعباء لا لزوم لها على الضحايا، كأن يشترط عليهم رفع دعاوى مدنية مستقلة للمطالبة بالتعويض. ويشجع مكتب المدعي العام أيضا بقوة اعتماد

مبادئ توجيهية عملية للمدعين العامين من أجل تحسين مستوى اتساق النُهُج المتبعة في مختلف مكاتب الادعاء العام. فمن شأن ذلك أن يكفل بدوره تحقيق نتائج أفضل للضحايا، وأن يعزز ثقتهم في سيادة القانون.

هاء - بناء القدرات على الصعيد العالمي

٥٨ - إضافة إلى الأعمال التي يضطلع بها مكتب المدعي العام في يوغوسلافيا السابقة، تجري دعوته بشكل متزايد إلى التواصل مع قطاعات العدالة الجنائية الوطنية في جميع أنحاء العالم التي تقوم بتطوير قدرتها على محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أو الجرائم المعقدة في بيئات صعبة. ويسعى المكتب إلى كفالة تعميم الدروس المستفادة من عمله وأفضل الممارسات التي تم تطويرها في مجال الملاحقات القضائية الدولية على نطاق واسع على النظراء الوطنيين الذين يضطلعون بطائفة واسعة من قضايا العدالة الجنائية. وسوف يواصل مكتب المدعي العام، في حدود قدرته التشغيلية، التعامل مع الجهات المقدمة للتدريب والجهات المانحة التي تعمل في مناطق تقع خارج يوغوسلافيا السابقة من أجل ضمان إتاحة التدريب العملي المناسب على أساليب التحري والملاحقة القضائية.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير على وجه الخصوص، أنجز مكتب المدعي العام مخطوطه بشأن الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات على مدى ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد ورد في هذا المنشور توثيق وتحليل دقيقان لأعمال مكتب المدعي العام وللاجتهاد القضائي للمحكمة بشأن هذه الجرائم، وهو يعتمد نهجاً بالغ الأهمية يقر بالإنجازات التي تحققت وبالمجالات التي تحتاج لمزيد من التطوير والتحسين، على حد سواء. وقد أُعد مخطوط مكتب المدعي العام في ظل التركيز على بناء القدرات، وسوف يشكل أداة قيمة للممارسين، تتيح لهم الاستفادة من خبرات مكتب المدعي العام وتحديد أفضل الممارسات بغية استخدامها في ما يضطلعون به من أعمال. ولضمان أن يكون المخطوط متاحا لعموم الناس على أوسع نطاق ممكن، استهل مكتب المدعي العام مناقشات مع الشركاء من أجل ترجمته إلى لغات أخرى. وسيشرع مكتب المدعي العام أيضا عما قريب في إعداد المخطوط في شكل دليل عملي للتدريب. ويرحب مكتب المدعي العام بإجراء مناقشات مع الدول الأعضاء التي تبدي اهتماما بدعم نشر هذا المخطوط ومواد التدريب، وبزيادة الوعي بالحاجة الماسة إلى تحسين التحقيق والملاحقة القضائية فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

٦٠ - ويجري أيضا في الوقت الراهن إعداد منشورات أخرى ذات صلة بإرث المحكمة، تغطي مواضيع منها: الدروس المستفادة من تعقب المكتب للفارين من العدالة؛ واستخدام

المحادثات التي تم التنصت عليها كأدلة في المحكمة؛ وتطور التحقيقات وسيرها داخل المكتب، بوسائل من بينها استخدام أفرقة خبراء متعددة التخصصات؛ والجوانب العملية لمحاكمة القادة المسؤولين؛ كما تغطي عددا من المواضيع الأخرى ذات الصلة بالتحقيقات والملاحقات القضائية بشأن الجرائم المعقدة. وحيث إن هذه التجارب قد تكون ذات صلة بآليات المساءلة القضائية الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة، يأمل مكتب المدعي العام أن يتيح لعموم الناس عددا من منشورات إرث المحكمة هذه في أثناء فترة السنتين المقبلة، إلى الحد الذي يتفق مع الاحتياجات التشغيلية لإنجاز إجراءات المحاكمة والاستئناف المتبقية.

خامسا - تقليص حجم المحكمة

ألف - تخفيض عدد الوظائف في مكتب المدعي العام ودعم موظفي المكتب في عمليات التحول الوظيفي

٦١ - في بداية فترة السنتين، كان بمكتب المدعي العام ما مجموعه ١٧٠ موظفا. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كان قد تم إلغاء ٤٤ وظيفة، وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، كانت قد ألغيت ٤٥ وظيفة أخرى. وسوف يواصل المكتب تقليص الوظائف رهنا باستكمال مراحل إجراءات المحاكمة والاستئناف ذات الصلة. ومع أن التأخير في إنجاز إجراءات المحاكمة في قضيتي شيشيلي وكاراديتش يُحتمل أن يكون قد أثر على تخفيض عدد موظفي مكتب المدعي العام، فقد تمكن المكتب من استيعاب الاحتياجات الإضافية في حدود الموارد المتاحة، ومواصلة تقليص عدد موظفيه في الموعد المحدد.

٦٢ - ويواصل المكتب دعمه الفعال للتدابير الرامية إلى مساعدة الموظفين على الانتقال من عملهم في المحكمة إلى المرحلة التالية في حياتهم الوظيفية. وما زال المكتب يدعم تدريب موظفيه ويساعدهم على الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مكتب الانتقال الوظيفي. وفيما يتعلق بهذا الأمر، ينفذ المكتب استراتيجيته المفصلة فيما يتعلق ببرامج التدريب وفرص التواصل لمساعدة موظفيه. وفي إطار هذه الاستراتيجية، يعمل المكتب على تيسير الفرص لموظفيه ليصبحوا مؤهلين للإدراج في مختلف القوائم الاحتياطية للأمم المتحدة وللعمل لفترات قصيرة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المسائل التي يمكنهم المساهمة فيها بخبرتهم القيِّمة. ونظرا للصعوبات المرتبطة بالإفراج عن الموظفين لفترات طويلة، يسعى المكتب إلى تحديد الفرص على المدى القصير (لبضعة أسابيع على أحسن تقدير) للموظفين الموفدين في مهام متمايزة، التي يمكن استيعابها في ضوء الاحتياجات التشغيلية للمكتب.

باء – دعم آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين وتقاسم الموارد معها (فرع لاهاي)

٦٣ – خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل مكتب المدعي العام بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقديم الدعم لمكتب المدعي العام بآلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين وتقاسم الموارد معه. وقد استمر العمل على وجه الخصوص في تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بطلبات المساعدة الواردة غير المتصلة بالمحاكمات الجارية في المحكمة، والإجراءات المتعلقة بتعديل تدابير حماية الشهود بموجب القاعدتين ٧٥ (زاي) و (حاء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

٦٤ – وعلى نحو ما تمت الإشارة إليه، عانى مكتب المدعي العام بالمحكمة من تناقص كبير في عدد موظفيه في الفترات المشمولة بالتقارير القليلة السابقة نظرا لقيام مكتب المدعي العام بآلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين باستقدام موظفين سابقين في مكتب المدعي العام بالمحكمة. وفي ظل تعزيز الملاك الوظيفي لمكتب المدعي العام بالآلية والقيام في نفس الوقت بتقليص عدد موظفي مكتب المدعي العام بالمحكمة، يجري الانتقال بشكل متزايد إلى حالة يصبح فيها مكتب المدعي العام بالمحكمة معتمدا على الدعم والمساعدة المقدمين من مكتب المدعي العام بالآلية. ويجري بذل جهود من أجل تنسيق ترتيبات أداء المهام المزدوجة بحيث تصبح المعارف والخبرات الخاصة بكل قضية لدى موظفي مكتب المدعي العام بالآلية ممن سبق لهم أن عملوا بمكتب المدعي العام بالمحكمة متاحة لدعم القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك، فإن الحالة تتسم بالتعقيد، وسوف يواصل مكتب المدعي العام بالمحكمة وضع خطط للطوارئ في حال عدم توافر الدعم الكافي من جانب مكتب المدعي العام بالآلية.

سادسا – خاتمة

٦٥ – ما زال مكتب المدعي العام بالمحكمة يركز بشدة على التعجيل بإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية، والقيام في نفس الوقت بتقليص حجم الموارد وعدد الموظفين لديه. ولكفالة تحقيق هذه الأهداف، سيواصل المكتب اتخاذ ما يقع ضمن اختصاصه من تدابير لتقليص الفترة الزمنية اللازمة لإتمام المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية، مع الاستمرار في تخصيص الموارد بمرونة والتعامل الفعال مع تناقص عدد الموظفين وتخفيض عددهم.

٦٦ – ولا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بملاحقة مرتكبي جرائم الحرب على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في البوسنة والهرسك. وقد تحققت بعض النتائج الإيجابية، ولكن لا بد

من إحراز تقدم أسرع في ضوء حجم الأعمال التي يتعين إنجازها. وسوف يواصل مكتب المدعي العام تواصله مع النظراء وتوفير الدعم لتحسين التعامل مع جرائم الحرب على الصعيد الوطني. وسيواصل مكتب المدعي العام أيضا تشجيع تحسين التعاون الإقليمي بشأن مسائل جرائم الحرب، وسيرصد التطورات عن كثب.

٦٧ - ويعتمد مكتب المدعي العام، في كل هذه المساعي، على استمرار دعم المجتمع الدولي ولا سيما دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويأمل في الحفاظ على ذلك الدعم.

الضميمة الأولى

ألف - الأحكام الابتدائية ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (لكل فرد)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم الابتدائي
لا يوجد			

باء - أحكام الاستئناف ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (لكل فرد)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	باء - أحكام الاستئناف
لا يوجد			

الضميمة الثانية

ألف - الأشخاص قيد المحاكمة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (لكل فرد)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	بدء المحاكمة
فوييسلاف شيشيلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
رادوفان كارادجيتش	رئيس جمهورية صربسكا	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨	بدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
راتكو ملاديتش	قائد الأركان العامة لجيش صرب البوسنة	٣ حزيران/يونيو ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢
غوران هادزيتش	رئيس مقاطعة سلافونيا وبارانيا وسريم الغربية الصربية المتمتعة بالحكم الذاتي	٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

باء - الأشخاص المعروضة قضاياهم للاستئناف في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (لكل فرد)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ صدور الحكم الابتدائي
يوفيكا ستانيشيتش	رئيس جهاز أمن الدولة، جمهورية صربيا	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣
فرانكو سيماتوفيتش	قائد وحدة العمليات الخاصة بجهاز أمن الدولة، جمهورية صربيا	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣
ميتشو ستانيشيتش	وزير الداخلية، جمهورية صربسكا	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣
ستويان جوبليانين	رئيس المركز الإقليمي للأجهزة الأمنية الذي يشغّله الصرب، بانيا لوكا	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣
يادرانكو برليتش	رئيس جمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
برونو ستويتش	رئيس وزارة الدفاع لجمهورية هرسك - بوسنة الكرواتية	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
ميليفوي بيتكوفيتش	نائب قائد القوة مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
فالنتين تشوريتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
بريسلاف بوشيتش	مسؤول المراقبة، إدارة التحقيقات الجنائية، إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣
سلوبودان برالياك	مساعد وزير الدفاع في كرواتيا وقائد أركان مجلس الدفاع الكرواتي	٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣

جيم - الأحكام الابتدائية بتهمة انتهاك حرمة المحكمة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (لكل فرد)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ (أمر يحل محل قرار الاتهام)	حكم الدائرة الابتدائية
لا يوجد			

دال - أحكام الاستئناف بتهمة انتهاك حرمة المحكمة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (لكل فرد)

الاسم	المنصب السابق	تاريخ صدور الحكم الابتدائي بتهمة انتهاك حرمة المحكمة	حكم الاستئناف
لا يوجد			

الضميمة الثالثة

ثامنا - الإجراءات المنجزة في الفترة من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

ألف - الأحكام الابتدائية الصادرة في الفترة من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥

لا يوجد.

باء - الأحكام بتهمة انتهاك حرمة المحكمة الصادرة في الفترة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

لا يوجد.

جيم - الطعون في الأحكام الصادرة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

لا يوجد.

دال - الطعون المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة الصادرة في الفترة من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

لا يوجد.

هاء - القرارات التمهيدية النهائية الصادرة لدى الاستئناف في الفترة من ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٥ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

١- ملاديتش T-09-92-AR73.5I (٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥)

٢- هادزتش IT-04-75AR65.2 (٢٤ حزيران/ يونيه ٢٠١٥)

٣- شيشيلي IT -03-67-AR65.1 (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)

واو - قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف الأخرى الصادرة في الفترة من ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥

لا يوجد.

الضميمة الرابعة

الإجراءات الجارية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

ألف - الأحكام الابتدائية التي لم تكن صدرت بعد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

١- شيشيليتش IT-03-67-T

٢- كارادجيتش IT-95-5/18-T

٣- ملاديتش IT-09-92-T

٤- هادزيتش IT-04-75-T

باء- الطعون التي لم يُبت فيها بشأن الأحكام حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

لا يوجد.

جيم - الطعون التي لم يبت فيها بشأن الأحكام حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

١- ستانيشيتش وجوبليانين IT-08-91-A

٢- برليتش وآخرون IT-04-74-A

٣- ستانيشيتش وسيماتوفيتش IT-03-69-A

دال - الطعون التي لم يُبت فيها في الأحكام بشأن انتهاك حرمة المحكمة حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

لا يوجد.

هاء - القضايا التي لم تصدر بشأنها قرارات تمهيدية حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

لا يوجد.

واو - قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف الأخرى التي لم تصدر حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

لا يوجد.

الضميمة الخامسة

القرارات والأوامر الصادرة في الفترة من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

١ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة من الدوائر الابتدائية: ٤١٣

٢ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة من دوائر الاستئناف: ٢٩

٣ - العدد الإجمالي للقرارات والأوامر الصادرة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: ٩

الضميمة السادسة

الجدول الزمني للقضايا المعروضة على الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف للمحكمة[أ] حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

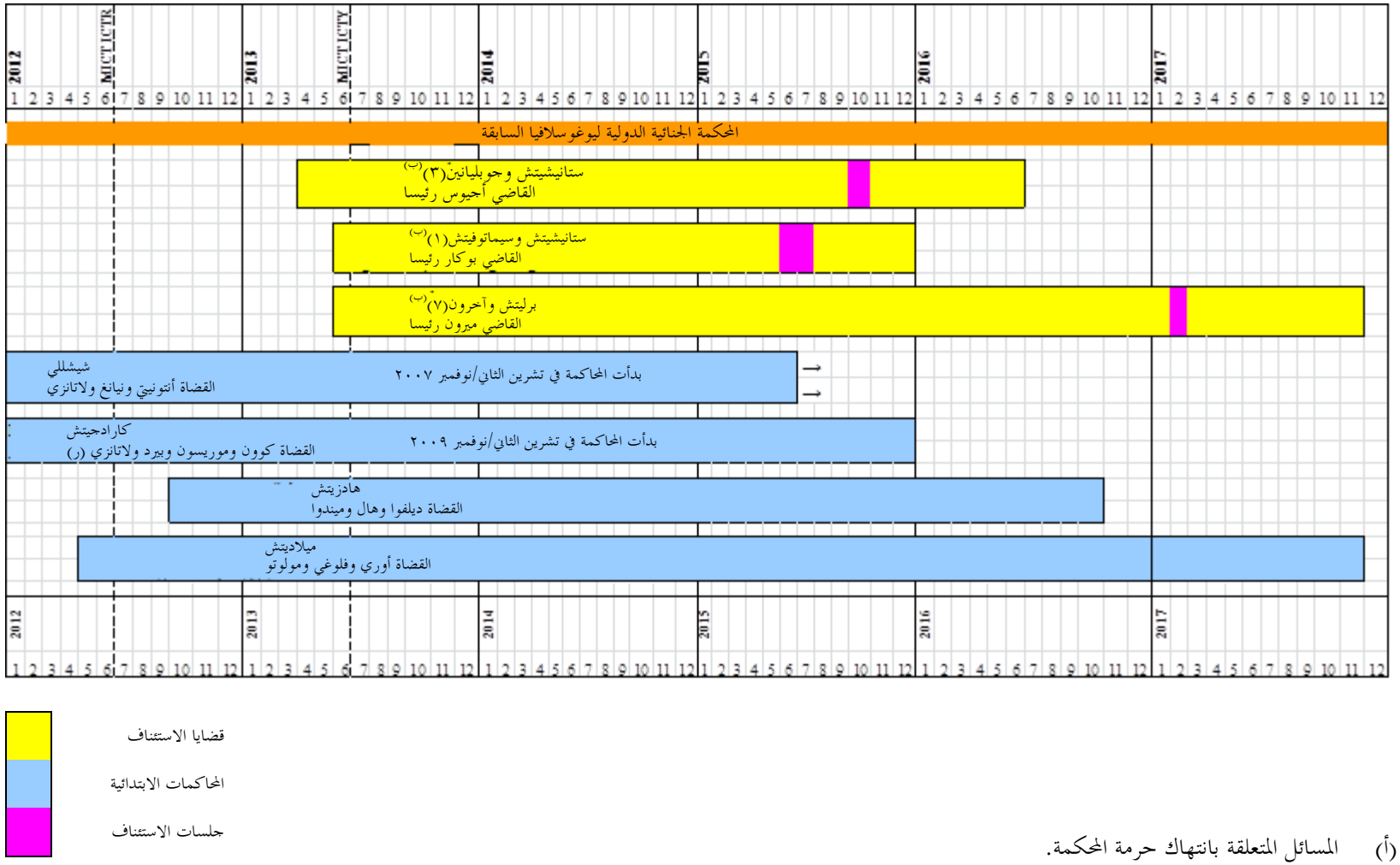

(أ) المسائل المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة.

(ب) عدد المتهمين/مقدمي طلبات الاستئناف، بما في ذلك الادعاء.